منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول (أوابك)

إحاطة حول

أهمية المخزون الاستراتيجي النفطي وآخر المستجدات المتعلقة به

إعداد
عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية
والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

OAPEC Oapec Oapec @OAPEC1 OAPEC1 OAPEC ORG

أهمية المخزون الاستراتيجي النفطي وآخر المستجدات المتعلقة به

يُعدّ المخزون الاستراتيجي النفطي أحد الركائز الأساسية في منظومات الأمن الطاقي لدى الدول المستهلكة الرئيسية للنفط، بوصفه أداة مهمة للتعامل مع الاضطرابات المفاجئة في إمدادات الطاقة والتقلبات التي تطرأ على الأسواق الدولية. وقد تعاظمت أهمية هذا المخزون في ظل تزايد النزاعات الجيوسياسية، وارتفاع مستوى المخاطر التي تواجه سلاسل الإمداد، إلى جانب التوترات التي تشهدها الممرات البحرية الحيوية. وتكشف التطورات الأخيرة مدى الارتباط الوثيق بين المخزون الاستراتيجي واستقرار الأسواق العالمية، خاصة في الفترات التي تتعرض فيها حركة تجارة النفط لضغوط استثنائية.

المفهوم العام للمخزون الاستراتيجي وأبعاده الجوهرية

يرتكز مفهوم المخزون الاستراتيجي على الاحتفاظ بكميات كبيرة من النفط الخام في منشآت تخزين متخصصة، سواء كانت أرضية أو جوفية أو في كهوف ملحية. وتعمل هذه المخزونات كاحتياطي يمكن استخدامه عند تعرّض الإمدادات لاضطرابات خطيرة أو عند حدوث ارتفاعات حادة وغير مبررة في الأسعار.

تعود جذور إنشاء المخزونات الاستراتيجية إلى أزمة النفط عام 1973، حين أدركت الدول الصناعية اعتمادها المفرط على السوق النفطية العالمية، وضرورة امتلاك احتياطي يمكن السحب منه عند الحاجة.

وتبرز أهمية المخزون الاستراتيجي في عدد من الجوانب، من أبرزها:

- **تعزيز قدرة الدول على مواجهة الصدمات** عبر توفير بدائل فورية تحدّ من الآثار السلبية لانقطاع الإمدادات.

- **المساهمة في استقرار الأسواق** من خلال ضخ كميات إضافية عند ارتفاع الأسعار بشكل غير معتاد.
- **دعم الموقف التفاوضي للدول** في الملفات المرتبطة بالطاقة.
- **تعزيز إدارة الأزمات** بمنح الحكومات الوقت اللازم للتكيف وإعادة هيكلة وارداتها ومصادر إمداداتها.

وتُعد الولايات المتحدة أكبر الدول امتلاكًا للمخزون الاستراتيجي، بطاقة تصميمية تبلغ 714 مليون برميل، فيما يصل المخزون المتاح فعليًا إلى ما يقارب 415 مليون برميل. وفي المقابل، تمتلك اليابان واحدًا من أكثر المخزونات تنوعًا وتطورًا، يكفي لتغطية الاستهلاك المحلي لمدة تتجاوز 250 يومًا.

دوافع تعاظم أهمية المخزونات الاستراتيجية في عام 2026

شهد عام 2026 جملة من التطورات التي أعادت الملف الطاقي إلى الواجهة الدولية، وفي مقدمتها:

1. تداعيات الوضع في منطقة الشرق الاوسط

أسفرت التطورات في منطقة الشرق الاوسط عن ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية، حيث تجاوز سعر خام برنت حاجز 119 دولارًا للبرميل، قبل أن يعاود الانخفاض تحت ضغط تحركات دبلوماسية واقتصادية مختلفة. وتسبب الصراع في تعطّل شبه كامل لحركة الملاحة في مضيق هرمز، الذي يعبر منه نحو 20% من تجارة النفط العالمية، ما أدى إلى تصاعد المخاوف من نقص الإمدادات، وإعادة تقييم قدرات الدول على الاعتماد على مخزوناتها الاستراتيجية كصمام أمان.

2. التحركات الدولية بقيادة وكالة الطاقة الدولية

أوصت وكالة الطاقة الدولية بالسحب الجماعي من مخزونات الطوارئ الخاصة بالدول الأعضاء، في خطوة تُعد الأكبر منذ تأسيس الوكالة في عام 1974، وبمقدار يُقدر بـ 400 مليون برميل. ويعكس ذلك حجم القلق العالمي من أثر الإغلاق الجزئي لمضيق هرمز ومن تعطّل عدد من المنشآت النفطية في المنطقة.

3. مداولات مجموعة السبع G7 بشأن السحب المنسق

ناقشت المجموعة إمكانية الإفراج المنسق عن جزء من الاحتياطيات الاستراتيجية، ما يعكس قراءة اقتصادية دقيقة لمدى هشاشة السوق العالمية في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية.

اتجاهات الدول في إدارة وتطوير مخزوناتها الاستراتيجية

1. الولايات المتحدة: الانتقال من السحب إلى إعادة الملء

بعد أن شهد عام 2022 أكبر عمليات سحب في تاريخ الولايات المتحدة، شرعت السلطات الأميركية عام 2026 في تطبيق سياسة إعادة الملء، حيث شرعت في إضافة كميات جديدة، بدأتها بمليون برميل في يناير 2026. وتمثل هذه الخطوة تحوّلًا مهمًا باتجاه تبني استراتيجية أكثر استدامة توازن بين حماية الأسواق ودعم المنتجين المحليين.

2. الصين: غموض الأرقام واتساع القدرات

على الرغم من عدم نشر بيانات رسمية، تشير التقديرات إلى أن الصين تحتفظ بمخزون يتراوح بين 900 مليون و1.5 مليار برميل، مما يجعلها أحد أهم الفاعلين في تحديد اتجاهات الطلب المستقبلي وقدرات الاستجابة في أوقات الأزمات.

3. اليابان وأوروبا: الحذر في اتخاذ قرار السحب

توازن اليابان بين السحب من المخزون والاستعداد لطوارئ أكبر، بينما تحافظ أوروبا على مستوى مخزون يكفي 90 يومًا من صافي وارداتها، وتتبنى نهجًا متحفظًا خشية نفاد المخزونات في حال استمرار إغلاق الممرات البحرية لفترة طويلة.

قراءة في بيانات المخزون النفطي

تشير البيانات إلى أن حجم المخزونات العالمية ارتفع في عام 2025 إلى نحو 9.65 مليار برميل، مدفوعًا بالتوترات الجيوسياسية واتجاه الولايات المتحدة إلى إعادة ملء مخزوناتها. كما استمر انخفاض المخزون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة. وتبرز البيانات كذلك أن المخزون العائم على متن الناقلات ظل مرتفعًا، نتيجة اضطرار السفن إلى سلوك مسارات أطول لتجنب مناطق النزاع في الشرق الأوسط، ما يعزز اعتماد الأسواق على التخزين البحري. وقد بلغ المخزون الاستراتيجي العالمي في ديسمبر 2025 نحو 1565 مليون برميل، بينما وصل النفط على متن الناقلات إلى 1596 مليون برميل.

الدور الاستراتيجي للمخزون في استقرار الأسواق

يُسهم المخزون الاستراتيجي في تحقيق الأهداف التالية:

- **موازنة العرض والطلب** في ظل النقص الطارئ.
- **منع الارتفاعات المفرطة للأسعار** عبر تعزيز المعروض.
- **تعزيز ثقة المستثمرين** باستمرارية الإمدادات.
- **توفير هامش زمني** للدول يسمح بإعادة صياغة سياسات التوريد.

وتؤكد التطورات الأخيرة التي يشهدها عام 2026 أن امتلاك احتياطيات كبيرة لا يكفي وحده لمواجهة الأزمات، بل يُعد عاملًا مساعدًا يتطلب منظومة لوجستية قوية وقدرة على السحب السريع والتوزيع الفعّال.

التحديات المستقبلية للمخزونات الاستراتيجية

تواجه عمليات الاحتفاظ بالمخزونات الاستراتيجية النفطية عددًا من التحديات، من أبرزها:

- ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة، خاصة في منشآت التخزين الجوفي.
- تعرض مرافق التخزين لتهديدات أمنية أو بيئية.
- النمو المتسارع في الطلب العالمي على النفط.
- استنزاف الاحتياطيات في حال تعدد الأزمات دون خطط واضحة لإعادة البناء.

خاتمة

يكشف تحليل التطورات الأخيرة أن مفهوم المخزون النفطي الاستراتيجي لم يعد خيارًا تكميليًا، بل أصبح جزءًا أساسيًا من سياسات الأمن الوطني والاقتصادي. وتبرز الحاجة إلى تطوير قدرات التخزين، وتعزيز البنية التحتية، وتوسيع التعاون الدولي لضمان استعداد الدول لمواجهة الصدمات المستقبلية. إن التجربة العالمية في ظل الأزمة الراهنة تُظهر أن العالم يقف أمام مرحلة تتطلب أدوات أكثر مرونة وفعالية لإدارة مخاطر الطاقة، تُعد المخزونات الاستراتيجية أحد أبرز مكوناتها.

منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبترول (أوابك)